

بوادر انتفاضة شعبية ضد سيطرة إخوان اليمن على شبوة

ميليشيا الإصلاح تواجه متظاهرين في عزان بالرصاص الحي

سيطرة جماعة الإخوان المسلمين المتدثرة برداء الشرعية اليمنية بقوة السلاح على محافظة شبوة الاستراتيجية بجنوب اليمن، لا تعني حسم المعركة هناك ولا استقرار الجماعة بشكل مريح في المحافظة، فالمعركة الأشد ستكون ضد الشارع الشبواني الذي بدأ يغلي غضبا من الفوضى الأمنية والخدمية السائدة، وتأييدا للمجلس الانتقالي الجنوبي.

عدن - استخدمت ميليشيا حزب الإصلاح فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، الخميس الرصاص الحي لتفريق مظاهرة نظمها أهالي محافظة شبوة شرقي اليمن بمدينة عزان، تعبيرا عن رفضهم لسيطرة الميليشيا على محافظتهم تحت غطاء الشرعية، وللمطالبة بعودة قوات النخبة الشبوانية لضبط الفوضى الأمنية السائدة بالمحافظة منذ أن اقتحمتها في أغسطس الماضي قوات محسوبة على حكومة عبدربه منصور هادي، بعد معارك ضد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يحظى بتأييد شعبي في المحافظة.

وإلى حدود مساء الخميس سقط قتيل وعدة جرحى عندما أطلقت قوات الإصلاح الرصاص الحي على المتظاهرين في عزان.

وردد المتظاهرون شعارات مناوئة لحكومة هادي، ومؤيدة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

غضب شعبي من الفوضى الأمنية في شبوة ومطالبات بعودة النخبة الشبوانية لضبط الانفلات الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة

ويتشعب إخوان اليمن بمحافظته شبوة بشكل استثنائي نظرا إلى أهميتها الاستراتيجية وقيمتها كمصدر تمويل للجماعة ولحزب الإصلاح الذي يمثلها، حيث تضم حقولا ومناجم نفطية، وميناءين استراتيجيين يتم من خلالها تصدير الغاز والنفط كما أنها إلى جانب انفتاحها على البحر تقع جغرافيا بجوار محافظة مارب مركز نقل الإخوان في اليمن، بينما ينظر المجلس الانتقالي إلى المحافظة باعتبارها قطعة أساسية في خارطة الجنوب، وأن تركها بيد حزب الإصلاح يشكل مخاطر كبيرة على عدن بحد ذاتها.

أطراف كويتية تدفع إلى معالجة ملف العمالة الوافدة بالصدمة

الكويت - توشك توجهات عدد من السياسيين وقادة الرأي في الكويت بشأن ملف العمالة الوافدة، أن تتحول إلى قرارات تنفيذية لا تخلو من محاذير ومخاوف، خصوصا وأن تلك التوجهات لا تخلو من اندفاع ومبالغة في تحميل الوافدين مشاكل البلاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ونجح بعض المتصددين لملف التركيبة السكانية في الكويت والداعين للضغط على أعداد العمال الوافدين إلى البلد، في خلق رأي عام ضاغط على الحكومة التي تبدو متجهة إلى اتخاذ قرارات "صعبة" في هذا الملف الشائك.

وضمن تلك القرارات تخفيض عدد الوافدين بنسبة خمسين بالمئة ما يعني، حسب وكالة سيوتيك الروسية، أن مليوناً و500 ألف وافد قد يكونون مجبرين على مغادرة البلاد خلال الفترة القادمة.

وتقلت الوكالة عن فاطمة عايد الرشيد مستشارة العلاقات الدولية



ما ذنب الوافدين إذا لم تحسن الدولة المضيفة استثمار قدراته



الدعم الشعبي نقطة قوة المجلس الانتقالي التي لا تستطيع الشرعية منافسته عليها

بفرض النظام والقانون الذي غابت معالمه بعد غياب النخبة الشبوانية، كما حثت الجمعية السلطوية المحلية واللجنة الأمنية "المسؤولية الكاملة عن هذه الأفعال الإجرامية"، مطالبة حكومة هادي بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في هذه الجريمة البشعة.

إليها أبناء المديريات الجنوبية وذلك لمطالبة التحالف العربي بإعادة انتشار النخبة الشبوانية من أجل وضع حد للانفلات الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة. إلا أنه تم استخدام القوة غير المبررة، ما أدى إلى استشهاد وجرح عدد من المتظاهرين السلميين المطالبين

وأصدرت جمعية "شهداء وجرحى الثورة السلمية والمقاومة الجنوبية في محافظة شبوة" بيانا بشأن أحداث عزان جاء فيه "تابعت الجمعية بقلق عميق ما جرى الخميس 3 أكتوبر 2019 في مدينة عزان من بطش وتكثير واستخدام للقوة المفرطة ضد المسيرة السلمية التي دعا

إبناء شبوة أصروا على إكمال الفعالية الجماهيرية". وأضاف في تغريدات على تويتر "رد الحاضرون شعارات تدعو لاستقلال الجنوب وعودة قوات النخبة الشبوانية، وشعارات أخرى مناوئة لحزب الإصلاح والحوفي وكافة التنظيمات المتطرفة".

اقتتال داخلي في «معسكر الشرعية» بتعز

شمسان محافظا على تعز خلفا لأمين محمود الذي أبدى اعتراضا على سيطرة الإخوان على المحافظة. وتواردت خلال الفترة الأخيرة أنباء عن توترات بين قيادات إخوانية في تعز والمحافظ الجديد، بسبب امتعاض الأخير من مصادرة قراره والسطو على سلطاته من قبل تلك القيادات.

ووقف الإخوان في خندق واحد إلى جانب الشرعية ضد خصوم مشتركين لهم، خصوصا وأن القوات العسكرية المحسوبة على الشرعية هناك تابعة في الأصل لجماعة الإخوان، وإن كانت منضوية ضمن القوات المسلحة اليمنية. وكان الرئيس عبدربه منصور هادي قد عين قبل أقل من عام نبيل

المنكور، مؤشرات خطيرة على انفجار من الداخل في معسكر الشرعية في تعز التي تعد مركزا من مراكز الصراع التي يخوضها إخوان اليمن ضد خصوم سياسيين لهم، حيث تغري المحافظة بنقلها السكاني وموقعها الاستراتيجي حزب الإصلاح للسيطرة عليها.

تعز (اليمن) - سقطت الخميس جنديان من حراسة محافظ تعز بجنوب غرب اليمن، برصاص عناصر من اللواء 17 مشاة التابع لحزب الإصلاح الإخواني. وحملت المواجهة المسلحة التي اندلعت في مديرية التربة بين حراسة المحافظ نبيل شمسان وعناصر اللواء

الشروع في محاكمة عناصر خلية داعش بالسعودية

الرياض - أعلن الخميس في السعودية عن الشروع في محاكمة عناصر خلية إرهابية ضالعة في استهداف رجال أمن ودور عقيدة. وتقاليد الخلية، وفق ما أوردته وسائل إعلام سعودية، من 45 فردا بينهم سيدة سعودية وأخرى فلسطينية وجهت لهم النيابة العامة عدة تهم من بينها "تفجير مساجد في أبها ونجران والأحساء، وقتل رجال أمن بينهم ضابط برتبة عقيد".

وفي إبريل 2016 قتل العقيد كتاب الحمادي مدير مباحث القوقعية غربي الرياض بإطلاق النار عليه أثناء قيادته سيارته على طريق الدوامية، وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الحادث، وبيت مقفلا مصورا لإقدام عناصره على اغتيال الحمادي.

وقبل ذلك أقدمت الخلية على تفجير مسجد مركز تدريب عسكري بأبها في أغسطس عام 2015 ما أسفر عن مقتل 12 عنصرا من قوات الطوارئ، وثلاثة مدنيين عاملين في الموقع.

وفي أكتوبر من العام نفسه فجرت الخلية عن طريق أحد الانتحاريين التابعين لها مسجد المشهد في نجران، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 11 آخرين بجروح.

كذلك قام انتحاريان تابعا للخلية ذاتها بحمل أحدهما الجنسية السعودية ويحمل الثاني الجنسية المصرية بتفجير مسجد الرضا بالأحساء في فبراير 2016، ما أسفر عن مقتل أربعة قتلى و36 جريحا بينهم 3 من رجال الأمن.

أطراف كويتية تدفع إلى معالجة ملف العمالة الوافدة بالصدمة

والخاطئة التي مورست عبر عقود من الزمن، كما أنها نتيجة الفشل في محاصرة ظاهرة الفساد واجتثاثها من مؤسسات الدولة الغنية بموارد النفط. ولم تكن مثل تلك المشاكل مطروحة في سنوات الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، لكن الهزات التي عرقت سوق النفط العالمية، أظهرت إلى السطح هشاشة الوضع الاقتصادي الكويتي، وحثمت التفكير في الضغط على النقابات والحد من السخاء الكبير في التقديرات الاجتماعية وتنظيم سوق العمل المضطربة، دون أن يسجل تقدم عملي يذكر في ذلك.

وعلى الرغم من أن العمال الوافدين اضطلعوا بأدوار أساسية في بناء البلد وتحريك عجلة الاقتصاد الكويتي طيلة عقود، إلا أن الفوضى الكبيرة التي شهدتها سوق العمالة الوافدة وعشوائية عملية الاستقدام وتسرب الفساد والترتب غير المشروع إلى تلك العملية، حرمت الكويت من الاستفادة القصوى من تلك الأيدي العاملة، على غرار ما هو جار في بلدان أخرى. ومن مظاهر الفوضى غرق سوق العمل الكويتية في مختلف القطاعات بأعداد كبيرة من العمالة الهامشية غير الماهرة والمستغلة في مهن بسيطة لا تتطلب كفاءة خاصة، لكن الكويتيين المعتادين على سخاء الدولة في تقديم الخدمات المجانية لهم يترفعون عنها لضعف مردويتها المالية.

وخلال العام الماضي تحول ملف خدم المنازل إلى أزمة كبرى حين أدت خلافات بين السلطات الكويتية وحكومة الفلبين حول حقوق الفلبينيين العاملين في الكويت إلى تهديد مانيليا بوقف تصدير العمال للكويت.

وبحسب الصحيفة ذاتها تستهدف الحكومة "تكوين" عشرات الآلاف من الوظائف في القطاع الخاص، ضمن جملة خطوات مرتقبة خلال المرحلة المقبلة، مضافة أن وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العجيل، تتولى مهمة التنسيق مع جهات عدة لوضع استراتيجية جديدة لتنمية القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص.

حوالي مليون ونصف المليون من الوافدين قد يجبرون على المغادرة في الفترة القادمة الأمر الذي لا يخلو من محاذير

ودار الحديث في الكويت خلال الفترة الماضية عن إنشاء لجنة جديدة بناء على طلب برلماني تحت اسم "اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية لتتولى وضع الخطط والسياسات اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة لا تتجاوز 50 بالمئة من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة لا تتجاوز 25 بالمئة من إجمالي عدد المواطنين، على أن يكون وضع الخطة وتطبيقها وانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات.

ولا تسلم خطط الكويت في معالجة ملف الوافدين باعتماد أسلوب الصدمة من نقد، حيث يراها البعض وليدة حملة تخويف مبالغ فيها تقوم على تحميل العمالة الوافدة إلى الكويت مسؤولية تراكمات من الخيارات والسياسات

بالكويت قولها إن المطالب العامة تهدف إلى تخفيض العمالة الوافدة بنحو 50 بالمئة خلال الفترة المقبلة، مضيفا أن الإحصائيات المدنية لعام 2018 تظهر وجود نحو 3 مليون و202 ألف و188 أوقدا بالكويت منهم نحو 680 ألفا يشتغلون كخدم منازل.

وترى الرشيد أن المطالبات الشعبية بتخفيض العمالة جاءت إثر تراجع مكانة الكويتي في بلده، وأن الخدمات العامة متاحة للوافدين بشكل كامل في حين أن البدون (فئة عديمي الجنسية) لا يتمكنون من دخول المدارس ولا يحصلون على الخدمات العامة كما الوافدين الأجانب.

وأشارت إلى أن تضاعف أعداد الوافدين بشكل كبير خلق بعض الخلل في التركيبة السكانية، وكذلك بعض الخلل في الحقوق والخدمات التي يجب أن تكون لصالح الكويتي، وأنه يجب على الحكومة تطبيق جودة الخدمات وهو ما يتطلب تقنين العمالة.

ومن ناحيتها قالت أنوار القحطاني المرشحة السابقة لمجلس الأمة الكويتي لـ"سيوتيك" إن المطالب الشعبية الكويتية جاءت بعد تغير الكثير من ظروف الحياة والمعيشة إثر تزايد أعداد الوافدين، وانتشار العادات السلبية والشهادات المزورة وتجارة البشر والمخدرات.. وكل هذه الظواهر باتت تؤرق المجتمع الكويتي، وأن أبناء الكويت أولى بالوظائف التي يمكنهم العمل بها.

وغير بعيد عن سياق معالجة ملف الوافدين، قالت صحيفة القبس المحلية نقلا عن مصادر إن مجلس الوزراء بصدد مناقشة دراسة حكومية للاستغناء عن 10 بالمئة من العمالة الوافدة في البلاد.